نظرة اخرى على خارطة الاحداث في الشرق الأوسط

بقلم : غسان كنفاني

هل تلعب الأنظمة العربية لعبة أميركا

- التهديدات المصرية حول عام الحسم تناسب المخططات الامبريالية - الاسرائيلية القائمة على الانفاق من الوقت العربي لتكريس الأمر الواقع
- تتحرك اسرائيل واميركا معا على أساس أن المعركة دخلت بعد حزيران ٦٧ طور الهيمنة على الوطن العربي برمته .. وقد اعدت المسرح لذلك
- على عكس ١٩٤٨ فإن ردود فعل هزيمة ١٩٦٧ تتجه في معظمها نحو اليمين ، والحسابات الامبريالية تركز على هذا التوقع
- الامبريالية الاميركية تستخدم قصة الحل السلمي لتوفير هامش تنفيذ الاستراتيجية الاسرائيلية وهي توظف غباء وقصور التكتيكات العربية لهذا

هل يلعب النظام المصري بدقة لعبة الامبريالية الاميركية ؟

ان الاجابة على هذا التساؤل ينبغي ان يجري استقصاؤها بعيدا عن الاحكام الاخلاقية ، او التحليلات المثالية ، او الاتهامات المرتجلة ، فالمسألة ليست مسألة نية ، بمقدار ما هي مسألة محصلة القوى التي تتصارع ، ومسألة مجموع موازين القوى في الميدانين الداخلي والمحلي والخارجي .

وفي هذا العصر لم تعد السياسة لعبة بوليسية ، ولم تعد الاستراتيجيات المختلفة مسألة مفاجآت يجري تحضيرها بالسر ، ان اللعبة تجري – في معظم الاحيان – بأوراق مكشوفة ، والكلمات التي ما زال الكثيرون يستخدمونها لغوص في السلة ، مثل الاخلاص والاندفاع والشجاعة لم يعد لها الا مدلولات واقعية مادية هي تلك التي يحسمها ميزان القوى .

ولذلك فان التساؤل عما اذا كان النظام المصري يلعب بدقة لعبة الامبريالية الاميركية ، لا يقصد الا تحديد حكم اخلاقي ، او كشف اسرار جيسبوندية ، او مؤامرات بوليسية جهنمية ؛ بمقدار ما هو تساؤل يرمي الى فحص مجموع الخطوط التي تتلاقى وتتصادم ، او تتلاقى وتندمج في الشرق الاوسط ، والتي تتحرك من تل ابيب وواشنطن والقاهرة وموسكو، ومن عواصم اخرى.

والاجابة على هذا التساؤل ، على اي حال ، تستلزم اعادة تأكيد النقاط التالية :

■ اولا : في مقال سابق نشر « بالهدف » قبل فترة طرحنا ما اسميناه آنذاك بـ « الطريق الثالث » . وقال المقال ان مجموع التحركات خلال السنوات الاربع الماضية تشير الى انه يوجد « طريق ثالث » غير « طريق الحل السلمي » و « طريق الحل العسكري » كما هما مطروحان الان ، وذلك « الطريق الثالث » الذي تسالك فيه جميع التحركات هو طريق « تقادم الامر الواقع » ، هذا التقادم الذي عودتنا اسرائيل انها قادرة على تحويله الى واقع له سطوة القانون .

قال ذلك المقال ان اربع سنوات مرت على هزيمة ١٩٦٧ ، توازي عمليا – قياسا على هزيمة عام ١٩٤٨ – عام ١٩٥٢ . معنى ذلك ان الامر الواقع بدأ يتبلور « كحقيقة » الى حد عرف فيه العالم نفره كليا ، من الناحية العملية ، عن الحديث عن قرار التقسيم الذي صدر في عام ١٩٤٧ . وكذلك اخذ هذا الامر الواقع يتقادم بالنسبة للمناطق المجردة التي استولى عليها العدو بعد ١٩٤٩ ، في الحولة وفي الوجا وفي الطنطورة ، ومع مرور السنين اصبح هذا الاستيلاء واقعا قانونيا .

ان تكتيك « تقادم الامر الواقع » هو محور اساسي في السياسة « الاسرائيلية » منذ انبثاق الحركة الصهيونية ، واي دارس لهذه السياسة ستظهر له بوضوح مركزية هذه التكتيكات التي هي شكل جديد من اشكال الابتزاز الامريالي في العصر الحديث .

ولذلك كله فان اسرائيل توظف جميع المساعي المبذولة على صعيد دولي وعلى صعيد محلي ، لخدمة ذلك الخط الرئيسي الذي يشكل العمود الفقري لسياستها ، وهو خط العمل على استمرار الامر الواقع كما هو الان وتقادمه ، حتى يتحول الى قانون .

وهكذا فان السياسة الاسرائيلية ازاء الحل السلمي هي اسلوب – مجرد اسلوب – للمماطلة، ولتطويل امد ما يسمى بالحرب الدبلوماسية ، وهو انفاق من الوقت العربي لتنفيذ الاستراتيجية الاسرائيلية ، ليس اكثر .

■ ثانيا : بالطبع ان ذلك لا يحدث لمجرد ان الاسرائيليين يريدون ذلك . لا . ولكن لان ميزان القوى يساعدهم على تحقيق هذه الاستراتيجية .

ما هو ميزان القوى ؟

انه ليس فقط الفارق بين حجمي قوتين معينتين (عسكريا وسياسيا) ولكنه – ولعل ذلك هو الاهم في معركتنا الراهنة – يتشكل ايضا من اتجاه نمو كل من هاتين القوتين ، ومستقبلهما .

ان مثال الفيتنام يوضح هذا القانون على صعيد واقعي : فميزان القوى هناك لا يتشكل فقط من حجمي القوتين المتقابلتين فحسب ولكن من مستقبل كل منهما : فمن جهة يزداد اتساع وعمق الحركة الثورية بين الجماهير ، وتكتسب ارضا جديدة ، سياسية وعسكرية، وينمو باطراد التأييد العالمي لها ، ومن جهة اخرى تنحدر آمال الآلة العسكرية الاميركية والرجعية بالانتصار ، وتتقلص اكثر فاكثر رقعة المؤيدين ، وتنمو معارضة الحرب داخل القلعة الامبريالية ذاتها .

في الشرق الاوسط ، بعد ١٩٦٧ ، كان ميزان القوى مختلا بصورة شديدة ، ولكن « مستقبل » نمو احدى هاتين القوتين كان يشير الى امكانية كبيرة لتغيير دراماتيكي ، وكان هذا « المستقبل » يعبر عن امكانياته من خلال ظاهرتين : المقاومة الفلسطينية من جهة ، واطلاق النار على قناة السويس من جهة اخرى .

بالنسبة للظاهرة الثانية ، اي الحرب المحدودة على قناة السويس ، فقد انعطفت الى الناحية السلبية نتيجة لامور كثيرة ابرزها من الناحية السياسية الطبيعة المترددة والمساومة والاجهاضية والوسطية لاي نظام تهيمن عليه العسكريتاريا البورجوازية الصغيرة ، ومن الناحية العسكرية الخلل الفظيع في ميزان القوى القائم في حرب نظامية بين دولة متفوقة من الناحية التكنولوجية ودولة تنتمي الى العالم المتخلف (هذا الخلل الذي لا يطه الا تجنيد الجماهير بقيادة حرب جماهيري لخوض حرب المعبة طويلة المدى) .

وهكذا فان وقف اطلاق النار على قناة السويس لم يكن خيارا سياسيا مصريا بل كان في جوهره رضوخا عسكريا لمحصلة حرب الاستنزاف .

وذلك يعني ان احدى ظاهرتين كانتا تشيران بالمستقبل ، قد اختفت .

ولم يكن ذلك الاختفاء بلا ثمن ، بل كان الثمن باهظا حقا ، اذ ليس صحيحا على الاطلاق انه من الممكن الا تتمكن الهزيمة العسكرية في رضوخ سياسي ، وقد كان قبول مشروع روجرز هو ذلك الثمن .

ومع ذلك ، فقد كانت المقاومة – على كل عيوبها وقصورها – تمثل قيمة كامنة واساسية ، لاحتمالات نمو في ميزان القوى في المستقبل ، وكان هذا وحده ، على ضآلته ، قادرا بصورة من الصور على وضع العراقيل امام الاستراتيجية الامريالية في المنطقة .

وقد تولى الاردن العمل الذي هو اكثر خطرا من قبول بادرة روجرز وفي نفس الوقت هو تتمة لها : اي محاولة اجتثاث المقاومة عسكريا ، ومسخها سياسيا .

وبهذا العمل ، الذي تضافرت على اتجاهه الى حد معين عوامل خارجية وعوامل من داخل حركة المقاومة ذاتها ، اصبح الخلل في ميزان القوى ، بين العرب وبين اسرائيل ، اكثر فداحة مما كان في اي وقت مضى .

وذلك يشكل جوا نموذجيا لكي تمضي اسرائيل في تحقيق استراتيجيتها ، بواسطة العمل على استمرار الامر الواقع وتقادمه ، وتحوله الى قانون ، والعمل بالتدريج على تحقيق تنازلات عربية مستمرة عن شعارات الـ ٦٧ والـ ٦٨ والـ ٦٩ ، ومن الناحية الواقعية ، اذا تفحصنا ما بقي عمليا من لادات الخرطوم ، تكاد لا نجد لها اثرا .

دمى لعبة الحل السلمي

هذه الخطوط العريضة لخارطة الواقع الراهن هي التي تحمل مجلات فاطرة الاحداث التي نشهدها كل يوم ، والتي تحرنا كل يوم .

هذه الاحداث التي تتراوح من وعود النظام المصري بان يكون عام ١٩٧١ هو عام الحسم ، الى اربعون يوما ، عام الحسم ، الى مؤتمر جدة الذي صار يشبه ملهاة مبكية ، الى « حكماء افريقيا » ، الى المشاريع الامريكية الجديدة ، والتلميحات البريطانية ، الى اصرار اسرائيل اللاف للنظر على الاعلان عن بناء مستوطنات ومدن جديدة في الاراضي المحتلة كلما استمر الحديث عن التسوية !

ان ما يناسب اسرائيل تماما هو استمرار لعبة « المساعي السلمية » ، هذه اللعبة التي تشكل افضل ستار ممكن لتنفيذ تكتيكات تقادم الامر الواقع .

وقد بدأت هذه اللعبة بقرار مجلس الامن الذي صاغته الدبلوماسية الامريالية البريطانية بكل خبث المبتز الذي يصرف من وقت خصمه ، ولم يحقق يارينغ طوال سنتين الا خطوة يسيرة تلقفها منه الاربعة الكبار واجهضوها ، ثم جاء روجرز وحتى الان لم يحقق شيئا ، وانحصر الحديث عن انسحاب جزئي (دوهمي) من قناة السويس ، ثم مشروع اميركي مسخ ، وحين بدت القضية جامدة وظفت الامبريالية « حكماء افريقيا » ليعيدوا الكرة الى يدي يارينغ وهكذا .

لقد مضى الان ٥٣ شهرا على هذه اللعبة التي تزداد تعقيدا دون ان تتحرك . وفي غضون ذلك بنت اسرائيل عشرات المستعمرات في الاراضي المحتلة ، وهيمنت على اسوافها ، وانشات طبقة من العرب المتلعين بالاحتلال ، ولعل ذلك هو اقل ما في الامر خطورة ، اذ انها في غضون ذلك حققت ما هو اكثر اهمية : فقد وجهت ، وهي تلبس القفاز الاردني ، ضربة قوية الى حركة المقاومة، وعطلت حرب الاستنزاف التي ارتجلها النظام المصري من قلب مازقه .

لا الجبهة الشرقية انشئت ، ولا علاقاتها المرتجلة مع الجبهة الغربية بنيت ، وفي غضون ذلك مضت الانظمة تمعن في الابتعاد عن خلق الظروف النفسية والمادية لاحتمالات الحرب (اي انها قفت على الحد الادنى من امكانية تحمل حرب استنزاف قصيرة !) وذلك يعني انها لم تتردد كثيرا حين وجدت انها على مفترق يتعين عليها فيه ان تختار بين طريق الجماهير وبين طريق الاستسلام ، وبذلك كشفت عن حدود « الوطنية » التي لا تطق تجاوزها .

هل حدوث ذلك كله كان رهن الصدفة او الخط او سوء الكائم ؟

بالطبع لا ، اذ ان كل هذه التطورات لا يمكن ان تكون خارج الاطار الذي يتواصل فيه هجوم الامبريالية ، وفي غياب حركة وطنية فاعلة ، على مستوى عربي ، اتيحت للامبريالية ، من خلال توظيفها لاسلحتها في المنطقة : اسرائيل والرجعية العربية الحاكمة ، ومن خلال عجز وتراجع الانظمة الوطنية ، ان تعمل باستمرار في تخريب ميزان القوى ، لصلحتها ، وتحقيق استراتيجيتها .

« المايست و » الامبريالي وحقيقة المؤامرة

اننا ، كي ندرك المعنى الاعمق للذلك كله ، ينبغي ان نظل محدكين لطبيعة العلاقة المتحركة بين الامبريالية التي تتزعمها الولايات المتحدة وبين اسرائيل ، وكذلك بينهما وبين الرجعية العربية الحاكمة .

اننا نردد باستمرار ان الامبريالية الاميركية هي جزء لا يتجزأ من معسكر العدو ، ولكن هذه الحقيقة تظل « مجاردة » ان هي لم تكن جزءا من الفهم الجدلي ، المتحرك ، لواقع الصراع .

وبساطة : ان هذا القول يعني بالبداهة ان الولايات المتحدة لا يمكن ان تكون محايدة او وسيطة في الصراع العربي – الاسرائيلي . ان دورها العالمي لا يسمح لها بذلك .

ولهذه الحقيقة البديهية نتائج مهمة ، اذ انها تعني بأن لعبة الحل السلمي ذاتها ، كستار تستخدمه اسرائيل لتحقيق سياستها في استمرار وتقادم الامر الواقع ، هي لعبة اميركية بالاصل .

ان التناقض هنا بين الولايات المتحدة واسرائيل ثانوي للغاية ، وكذلك فان الضغط الدبلوماسي والسياسي والعسكري العربي لا يؤثر عليه ، لان هذا الضغط – كما رأينا عندما تفحصنا واقع ميزان القوى – يكاد يكون معدوما تماما في الوقت الراهن ، وفي الاحتمالات المرئية لتطوره في المستقبل المنظور .

ان تطورات الاحداث منذ اربع سنوات على الاقل تعطي البراهين باستمرار على تطابق يكاد يكون كاملا بين الاستراتيجيتين الاسرائيلية والاميركية في المنطقة ، ان « الاختلاف » يبرز بصورة باهتة فقط لفترة قصيرة ، وعلى وجه التحديد فيما يتعلق بالنقطتين اللتين شكلتا ظاهرة لامكانية تطور قوة عربية محتملة في المستقبل ، وهما : النار على قناة السويس ، والمقاومة الفلسطينية – (وهذه الظاهرة الاخيرة ما تزال تشكل نقطة مملقة لان النظام الاردني حجز عن حلها جادا ، وهو يحاول الان حلها من خلال مؤتمر جدة ، واغلب الظن ان ذلك الخلاف الجزئي بين اميركا واسرائيل حول هذه النقطة سيحسر من نفسه ، مع الوقت ، من خلال وجهي نظر ازاء مشروع الدولة الفلسطينية) .

فاذا كان الاهم هو حقيقة ان لعبة الحل السلمي هي لعبة الامبريالية الاميركية ، لاتاحة هامش متسع لتنفيذ السياسة الاسرائيلية بواسطة الانفاق من الوقت العربي ، فمعنى ذلك ان النظام المصري الذي يتعامل مع واشنطن وكانها وسيط ، حول مسألة الحل السلمي بالذات يلعب دوره تماما في تلك اللعبة ، سواء اعرف ذلك واصر عليه ، ام جهله وانساق فيه !

والتهديدات المصرية الرسمية في هذا المجال لم يعد لها قيمة تذكر ، اذ من المستحيل ان تقتنع الامبريالية الاميركية بان تلك التهديدات جدية في وقت تشير فيه الاحداث الداخلية والخارجية الى احتمالات (واستعدادات) معاكسة : فالسياسة المصرية تصالح واشنطن على نطاق واسع ، وتتفاوز مع بون ، وتطارد اليسار داخليا وعربيا ، وتخفي انباء نشاط المقاومة وكانها تكافح مرضا معديا ، وتروج لتقليد مجتمع الاستهلاك ، وتعمل كل ما من شانه الا يكون قاعدة لتحمل معارك استنزاف .

والتهديدات بين الدول في هذا العصر لا تقاس بحدة لهجتها ، ولكن بامكانية تحقيقها ، او على الاقل بالعمل على بناء واقع يجعل تنفيذ تلك التهديدات واقعا ضمن الحد الادنى للامكان .

والواقع ان هذا النوع من التهديدات يناسب المخططات الامبريالية تماما ، اذ انه يمهد الطريق باتجاه طرح مشروع جديد او بادرة جديدة كدليل على « حسن نية » مزعوم من قبل الاوصياء على مشاريع الحلول الاستسلامية في واشنطن .

ان قرار مجلس الامن ، ثم يارينغ ، ثم الدعوة الاميركية لتسليم المسألة الى الاربعة الكبار ، ثم روجرز وسيسكو ، ثم الكسي دوغلاس هيوم ، ثم مشروع الانسحاب الجزئي من قناة السويس، واخيرا وليس آخرا ، الحكماء الافريقيين – ان هؤلاء جميعا ليسوا الا موظفين عند السياسة الاميركية – الاسرائيلية وجزءا من تكتيكاتها ، هذه السياسة التي تدور حول محور واحد ، هو فرض محور الحل العسكري ، وفي محور الحل السلمي ، نعني به محور الامر الواقع ، واستمراره وترسيخه .

لا توجد « قضية فلسطينية »

ان الحسابات الامبريالية في هذا النطاق ليست مرتجلة ، فاسرائيل لم تنشأ في هذه المنطقة لتكون « معادلة فلسطينية » ، بل لتكون اداة الهيمنة الامبريالية على الوطن العربي برمته .

ترويج شعارات الهيكلية واسلوب الاستسلام ..

لنلاحظ كيف تتكرس مواقف التراجع العربية الرسمية ، التي تمثلها سياسة الاستسلام ، خطوة خطوة ، وباسلوب شبه بوليسي تحاول الانظمة العربية من خلاله تجريع التنازلات المصرية للجماهير بالتدريج ، هذا « التدريج » الذي يريدون من ورائه ترويض الجماهير على قبول خيانة الانظمة لقضيتها ، دون محاسبة .

في مقال هيكل الاخير ، يوم الجمعة الماضي ، نسب الى وليي برانت مستشار المانيا الغربية قوله لهيكل ان دول السوق الاوروبية المشتركة تجد اساس الحل في : « تنفيذ قرار مجلس الامن بكل بنوده ، وعدم شرعية الاستيلاء على الاراضي بالقوة ، والاعتراف بوجود حقوق للشعب الفلسطيني » .

ان المهم في هذه العبارة هو شطرها الاخير : « الاعتراف بوجود حقوق للشعب الفلسطيني » فثمة فارق كبير بين هذه العبارة وبين العبارة التي كانت تردد في السابق : « عدم التفريط بحقوق الشعب الفلسطيني » او « الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني في ارضه » !.

هكذا يقع التنازل على سلم الاستسلام فعبارة : « الاعتراف بوجود حقوق للشعب الفلسطيني » تلخص اسلوب التفريط بـ « الحقوق » ، تماما كما كانت عبارة « الانسحاب من اراض احتلت بعد ٥ حزيران » اسلوبا للتنازل عن الارض !

المهم ان هيكل يسجل هذه العبارة بالبنط الاسود ، على لسان برانت ، ولكن حين يناقشه فانه لا يتطرق الى مناقشة المعنى الخبيث الذي تحتويه ، وهو يتجاهل ذلك كلية ..

ان الذين يعرفون اسلوب هيكل ، وعلاقته بسياسة النظام المصري ، يعرف ان هذه هي مجرد البداية ، وان هذا الاسلوب هو الاسلوب التقليدي في ترويج الشعارات والاصطلاحات الجديدة ..

فلنترقب في الاسابيع المقبلة رواج هذا التنازل الجديد والخطر ، ولنراقب كيف سيبدأ في الانتشار والشيوع !

وما يحدث ينبغي النظر له بهذا المنظار كي يمكن فهمه ، فبعد ١٩٦٧ لم تعد القضية قضية فلسطينية ، بل دخلت طورا جديدا ما زالت حتى الحركة الوطنية العربية عاجزة عن فهمه واستيعابه واللحاق به ، وفي الوقت الذي تكتسي فيه النظرة العربية ، عموما ، الى المسألة بصفتها مسألة فلسطينية ، تنظر الامبريالية واسرائيل الى المسألة ذاتها من خلال الطور الجديد الذي دخلته منذ هزيمة ١٩٦٧ ، اي بصفتها مسألة عربية شاملة .

واذا كانت هزيمة ١٩٤٨ شرعت ، بعد سنوات قليلة من وقوعها – (بالنسبة لمصر بعد) سنوات) تفرز ردود فعل الى الامام ، قياسا على القوى التي كانت تهيمن على الانظمة العربية في ذلك الحين ، فصعدت قوى طبقية جديدة ، اكثر تقدما من تلك التي كانت مسؤولة عن الهزيمة انذاك – نقول : اذا كان الامر كذلك في ١٩٤٨ ، فان الامر يختلف الان ، ذلك ان كل العلامات التي تشير الى امكانيات تغير في الانظمة العربية ، انما تشير الى جهة اليمين – على الاقل في المدى المنظور .

وهذا لا يحدث بالصدفة او بسبب الخط او سوء الطالع ، ولكنه يحدث وفق خطوط الهجمة الامبريالية في هذا الطور الجديد ، طور تعميم الهزيمة الفلسطينية عربيا ، وتحقيق هيمنة امبريالية كاملة على المنطقة برمتها .

ان الامبريالية استخدمت جيدا الظروف التي خلقتها الانظمة العربية خلال السنوات الماضية (قبل هزيمة ١٩٦٧ وخصوصا بعدها) سواء اكانت هذه الانظمة رجعية ام بورجوازية صغيرة عسكرية – وذلك لتحقيق استراتيجيتها في الشرق الاوسط . ان قيام هذه الانظمة بذبح الحركة الوطنية او اجهاضها او المساهدا كان جزءا اساسيا في خارطة العمل الامبريالية في المنطقة ، خصوصا بعد حزيران .

ان الامبريالية تضبط حاليا ردود الفعل المحتملة لهزيمة ١٩٦٧ ، وكذلك لنتائج السياسة الاستسلامية التي تنتجها الانظمة العربية ، وهي تدرك ان ردود الفعل هذه ، على المدى المنظور ، لن تكون مثل تلك التي حدثت في ١٩٤٨ – اي لن تكون الى الامام .. هذه المرة ستكون باتجاه اليمين .

ولهذا بالذات فان الامبريالية الاميركية تلعب مع اسرائيل لعبة الحل السلمي ، كستار لتحقيق امر واقع له فعل القانون ، ولتكريس هيمنة الامبريالية على المنطقة ، دون ان تخشى – حسب حساباتها – ردود فعل منظورة لغير ميزان القوى، وتحيط مسار تكتيكاتها .

ان تجارب اختبارية كثيرة حدثت في المنطقة للبرهنة على « واقعية » هذه الحسابات من وجهة النظر الاميركية ، ليس الاختيار السوداني هو الوحيد بينها : فقد لعبت الانظمة العربية خلال السنوات الماضية دورها داخليا وخارجيا بحيث جعلت الاحتمالات في معظمها سلبية ، وسدت الابواب امام كل بديل يسادي في المدى المنظور .

وهذا كله يدل بوضوح ان المسائمة العربية الراهنة تناسب تماما المخططات الاميركية ، بل هي جزء لا غنى عنه فيها ، والواقع ان هذه السياسة بالذات تلعب دور الحجر الصغير الذي يسند الرافعة ، ولولاه لاستحال على تلك الرافعة انجاز عملها ..

وعلى سبيل المثال : ان اقصى ما يمكن ان تصله التهديدات المصرية الراهنة التي تصر على ان تجعل من عام ١٩٧١ عام الحسم ، هو اعداد المسرح لمشروع جديد يطرح بصفته محاولة اخرى اكثر تقدما لحل ازمة الشرق الاوسط حلا سلميا، ولكنه لن يكون في الحقيقة الا شروعا جديدا في الدوران بالحلقة المفرغة ذاتها التي لا غاية منها الا توفير فرصة جديدة للانفاق مجددا من الوقت العربي لحساب المخططات الامبريالية التي ترمي الى تكريس الامر الواقع والاطلال منه على استكمال تنفيذ سياسة الهيمنة الامبريالية على منطقة الشرق الاوسط .

ذلك يعني بكلمات اوضح ان الاسرائيليين – بالاتفاق مع الامبريالية الاميركية منذ حزيران ١٩٦٧ – لن يتسحبوا ، ولن يقبلوا بحل جزئي ، ولن يتخلوا اي جزء من قرار مجلس الامن ، لن يتخلوا عن القدس ، ولن يعطوا مترا واحدا من ضفة قناة السويس الشرقية لمصر ، وسيضعون في بناء المستعمرات والمستوطنات ، والمحاولات المستمرة لتصفية الفلسطينيين والعرب في الاراضي المحتلة جمديا وسياسيا ونفسيا .

وبما انهم لا يستطيعون ان يقولوا انهم يفعلون ذلك ، وبما انهم يحتاجون لوقت كي ينفذوه ، وعلى ضوء ميزان القوى الراهن بكل علاقاته ، داخل السياسة العربية ، وبينها وبين العدو ، فان مصلحتهم التي هي جزء من مصلحة الامبريالية تدفعهم نحو الانفاق من الوقت العربي واستخدامه لتحقيق مبدأ تقادم الامر الواقع .

وهم لا يفعلون ذلك لمجرد انهم يريدونه ، ولكن ايضا لان الانظمة العربية توظف تكتيكاتها القاصرة ، والغبية في خدمة تلك الاستراتيجية بالذات .

□□□

يبقى سؤال اساسي ، بعد ذلك كله : هل يعني هذا الكلام ، في مجمله ، انه لا يوجد اي مخرج ، وان ما يحدث هو شيء له سلطة القضاء والقدر ؟

بالطبع لا .

ان القدرة على التغيير بصورة جذرية هي قدرة متوفرة – وان ليس بسهولة – ومثل هذه القدرة يمكن لها ان تشرع في قلب موازين القوى ، اذا ما جرى توظيفها عليا في خدمة استراتيجية ثورية ، ولا ريب انها ليست – قطعا – في متناول الانظمة العربية الراهنة ، بل لا بد لها ان تنبثق من قلب الجماهير .

على ان هذا هو مادة موضوع اخر ، لعلنا نتناوله في مقال قادم . ■

غ . ك .